

في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية في شهر ديسمبر 2008

الوزير مصطفى بن بادة .. قمة الكويت الاقتصادية ستكرس لمسار الاندماج الاقتصادي العربي



وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مصطفى بن بادة

قال وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية مصطفى بن بادة ان القمة الاقتصادية بدولة الكويت المزمع انعقادها في يناير المقبل قمة مهمة جدا والحكومة الجزائرية تنظر اليها بتفاؤل كبير.

وذكر بن بادة في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن قمة الكويت تؤسس وتكرس مسار الاندماج الاقتصادي العربي على مستوى التشاور وتفعيل الهيئات العربية الاقتصادية مثل المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي والبنوك العربية المشتركة.

واوضح أن قمة الكويت تعقد في ظروف وأجواء مواتية للزماء العرب لأخذ قرارات حاسمة وتاريخية وأكد حضور الجزائر في هذه القمة على أعلى المستويات مضيفا ان بلاده ستحمل وجهات نظر وتطلعات اقتصادية تخص عالمنا العربي.

وأكد الوزير أن تشابك المصالح بين المؤسسات الاقتصادية العربية يجعل من هذه القمة قمة حاسمة ومنتظر منها الكثير من القرارات مشيرا الى أن استضافة دولة الكويت للقمة في ظل الأزمة المالية العالمية دليل على أن الكويت تعمل على لم شمل العرب وبعث الاندماج الاقتصادي العربي ومحاولة ايجاد حلول ومخرج للأزمة الاقتصادية التي تهدد اقتصاديات الدول.

واعرب عن امله في تساهم الأزمة العالمية في التقارب العربي مشيرا الى ان "التكتلات المصلحية" هي التي حصنت الكثير من الدول مثل منظومة الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة مؤكدا انه لا يمكن لأي دولة أن تجابه هزة الاقتصاد العنيفة وحدها.

وشدد على أن كل اقتصادات العالم مبنية على هيكل يحمل الاقتصاد الذي يضم بدوره الصناعات الكبرى والخدمات مشيرا الى ان الدول العربية لا سيما النفطية منها لديها نقاط قوة في هذا المجال إذ تمتلك الكثير من المؤسسات التي يمكن أن تساهم في التعاون العربي.

واوضح "ان الهدف الاستراتيجي بالنسبة للجزائر في هذه القمة أن تنظر الى تشابك المصالح بين المؤسسات الاقتصادية العربية الاقتصادية" معربا عن اعتقاده بأن "تشابك المصالح الاقتصادية ستجمع الدول العربية دون شك" معربا عن امله في أن تؤخذ

قرارات قمة الكويت الاقتصادية بجدية لتعزيز الاندماج والتشابك الاقتصادي.

وفي مجال الاستثمارات الخارجية قال بن بادة ان هذه الاستثمارات كانت مركزة بشكل كبير في المؤسسات الكبرى ولكن مؤخرا بدأنا نشهد اهتماما متزايدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الاشقاء العرب والأجانب.

وأضاف أنه في الجزائر توجد 260 مؤسسة عربية وتختلف من حيث رأس المال من دولة لأخرى مشيرا الى ان هناك 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر من سوريا وكذلك من مصر وتونس والأردن والمغرب أما دول الخليج فتركز على المؤسسات الكبرى حيث توجد ثلاث مؤسسات استثمارية من دولة الكويت وفي مجالات الصحة والخدمات والاتصالات بالإضافة الى القطاع المالي.

وحول الاستثمارات الكويتية في الجزائر من حيث رأس المال أفاد انها تفوق أكثر من 60 مؤسسة صغيرة وتبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار خارج اطار المحروقات وتوظف عمالة جزائرية يبلغ عددها أكثر من 1600 موظف.

وعلى مستوى المؤسسات المحلية قال بن بادة ان هناك 30 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال البناء والأشغال العمومية مضيفا أنه لولا هذه المؤسسات لما استطاعت الجزائر أن تنجز برامج سكنية عدة حيث أنجزت مؤسسات متوسطة وصغيرة جزائرية

محلية حوالي 90 في المئة من المشاريع السكنية.

وثن بن بادة جهودات الدولة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لافتتاحها على الاستثمار الأجنبي حيث يتم انشاء حوالي 25 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنويا معتبرا انه بإمكان الجزائر تحقيق المزيد نظرا للامكانات التي تملكها في هذا المجال.

وفي ختام حديثه قال الوزير ان هناك أكثر من 320 ألف مؤسسة متوسطة وصغيرة ولكن هناك من يدمج عدة قطاعات أخرى في المؤسسات كقطاع الفلاحة والنشاطات الحرة وفقا لاختلاف الدول في تعريف المؤسسات.



وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مصطفى بن بادة أثناء تصريحه لكونا